حـــــرب الهـــويـــــات

حسين درويش العادلي

الإشكالية

حرب الهويات.. هذا هو التوصيف الدقيق للصراع الحالي في العراق، وجميع مصاديق الصراع المتفجر قيمياً وسياسياً وأمنياً.. إنما هو تعبير عن حرب هويات لكسب معركة الهوية السياسية لهذا البلد،.. وعلى أساس نتائج هذه الحرب سيتحدد نمط الدولة القادمة.

تأريخياً فإن من أهم الإشكاليات التي نحرت الدولة العراقية هي إشكالية الهوية السياسية للدولة، وهي إشكالية بنيوية في العمق أكثر من كونها إشكالية مصطلح. فمنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م والإشارة إلى الذات الوطنية على مستوى الهوية شكل أزمة على مستوى الخطاب والممارسة السياسية لدى أغلب المدارس العراقية، وما ذاك إلا انعكاس للفشل الذاتي في التعاطي مع استحقاق قيام الدولة الوطنية كواقع جديد بعد الحرب الكونية الأولى، ذلك الفشل البنيوي أضر بهوية الدولة وبنظامها السياسي وبدورها الإقليمي.. فقاد إلى كارثة إنهيار الدولة.

الفشل بإنتاج هوية على أساس الخصوصية العراقية هو فشل عراقي بالأساس أفرزته المدارس والنخب المتصدية لفعل الدولة، فالسؤال القلق: لماذا نجح مشروع الدولة لدى الغير وفشل مشروع الدولة في العراق؟ وهل أن الاحتلال أسقط الدولة أم إنه أتى إلى دولة ساقطة ذاتاً بفعل سقوط مشروعها المستند إلى هويتها في العمق؟ ومن هو المسؤول الأول عن سقوطها الذاتي الذي أحالها إلى فريسة للفتن والكوارث والأطماع الداخلية والخارجية؟ أليست هي المدارس والنخب على تنوع فعلها ونتاجها وبرامجها المتعاطية مع استحقاق قيام الدولة منذ عام ١٩٢١؟

مأزق الهوية

منذ قيام الدولة العراقية وصراع الهوية يتمظهر هنا وهناك في فعل الدولة وحراكها، ومديات الإشارة إلى الذات العراقية الحديثة تراوحت بين ثلاثة مديات تتنازع تعريف الذات والتأسيس على هذا التعريف، وهي: الدولة القومية والدولة الماركسية والدولة الدينية،.. في ظل غياب كامل لبديل الدولة الوطنية. وقد تلبست المديات الثلاثة بمناهج بنيوية حملت الدولة بالقوة على وفق رؤاها وبرامجها وسياساتها كسلطة ومعارضة وثقافة ودونما أدنى مرونة، والأعقد هنا تداخل هذه المديات في تكوين وتشكيل الهوية لدى النخب المجتمعية والسياسية والجمهور معاً، من هنا نلحظ أن مأزق هوية الدولة العراقية تتشاطره مفاهيم ووظائف وأدوار من قبيل: الوطن العربي والأمة العربية والدولة القومية، والوطن الإسلامي والأمة الإسلامية والدولة الإسلامية، الوطن البروليتاري والأممية والدولة الاشتراكية.. الخ. في خلط وتنازع مفاهيمي وبرامجي أفقد معه هوية الدولة في الانتماء والتشكل والدور والوظيفة،.. ومعلوم أن أي فشل في تأكيد الهوية ووضوح طبيعتها يضر لا محالة ببنيتها وفعلها الداخلي والخارجي، وكما يفقدها وضوح الانتماء يفقدها أيضاً وضوح ورسوخ التأسيس والبقاء، وفي هذه الحالة ستنشطر الذات الوطنية وتفقد بوصلة الاتجاه وتشذ عن فلكها الخاص.

إن المدارس العراقية القومية والماركسية والإسلامية التقليدية لم تلحظ مأزق الهوية الوطنية في أبعاد ارتسامها الواقعي عندما مارست عملية شد الدولة لهوياتها العقدية والسياسية والثقافية الخاصة على حساب إنتاج الهوية العراقية الوطنية الجامعة، والسبب الأساس أنها أسست خطاب هوية الدولة الحديثة بمعزل عن قيام وثبوت الدولة الوطنية ومتلازمات صناعة هويتها الجديدة، من هنا لم يشهد العراق قيام مدرسة وطنية متكاملة تنتج فكراً وأحزاباً وشخصيات وطنية على مستوى الظاهرة والثقافة والقرار.

الدولة والهوية

الدولة ظاهرة اجتماعية لا يمكن أن تنتج إلا على أساس الهوية السياسية، وهنا فإن الهوية هي جوهر التفاعلات التي ينتجها تماهي مكونات الدولة في بوتقة مدنية كلية صاهرة لجميع تكويناتها الداخلية. إن الدولة ناظم وإطار كلي ناتج من تمازج أربعة عناصر هي: الأمة المكونة للجماعة السياسية، والقيم والقوانين المكونة للنظام، والإقليم المكون للوطن، والمؤسسة الإدارية المكونة للسلطة، وروح وجوهر هذا الرابط والناظم الكلي المسمى بالدولة هي الهوية التي تمثل حاصل التمازج والتناغم والاتحاد لعناصر الدولة الأربعة، وكلما تمازجت وتناغمت واتحدت هذه العناصر بعضها ببعض في الوعي والثقافة والتشريع والتطبيق.. كلما قويت الدولة وتجذرت، من هنا فبقاء الدولة مرتبط بفاعلية الهوية وقدرتها على البقاء والتجدد والتطور.

الدولة العراقية ومأزق الهوية

لم تنجح المدارس العراقية في خلق روح وطنية مدنية صاهرة لعوامل الأصالة والحداثة والمواطنة والديمقراطية... على أساس من الخصوصية الوطنية العراقية في عمق محاولات إنتاج الهوية المجتمعية والسياسية للدولة الحديثة، فأتى بناء الهوية مشوهاً ومنشطراً لا يقوى على الصمود فضلاً عن البقاء، وهو ما قاد إلى فشل مشروع الدولة، وهو فشل تتحمل مسؤوليته جميع الأطراف وبالذات المدارس والنخب والأحزاب العراقية. ولذلك أسباب أهمها: المنشأ الأيديولوجي والنخبوي: فجميع المحاولات البنيوية للهوية قامت على أساس قومي وماركسي وإسلامي منقطع عن استحقاق الدولة الوطنية، ومعظم النُخب العراقية في أنماطها السياسية والدينية والثقافية والاقتصادية كانت نخب مؤدجلة على النقيض من المبادئ الوطنية في عمق ثقافتها وقرارها، والأدهى أنها على صعيد الممارسة شكلت نخبوية جهوية لم تخرج في الأعم الأغلب عن أطر الهويات الفرعية الضيقة من قبيل العرق والطائفة والقبيلة والعائلة، ولم تنجح في تأسيس هوية مدنية وطنية تجمع بين أصالة التكوين الذاتي لمكونات المجتمع وبين الإنصهار في الجماعة السياسية الكلية المشكلة للدولة. إن فعل المدارس والنخب العراقية الحالة أو المستلبة أو الجهوية أو الكيدية أنتج إضافة إلى الصراع المدرسي الممزق للهوية الوطنية الجامعة.. أنتج ثقافة التعويم لكيان الدولة الوطنية لحساب هويات عامة أو حالة أو زائفة، ولم تجعل من إنتاج الهوية مهمة وطنية لازمة. وأيضاً وفي فعلها الجهوي الضيق المتأثر بالانتماء الخاص العرقي والطائفي والسياسي أدت إلى ترسيخ الهويات المجذرة للانتماءات والولاءات الضيقة، الأمر الذي أفرز الانقسام والتصدع والتصارع الوطني بين مدارس وتيارات الوطن الواحد. لقد فقدت أغلب المدارس والنخب وعي والتزام وسياسة الاعتراف بحقيقة قيام الدولة الوطنية، ولم تجعل من المواطنة والمواطن والوطن والوطنية أساساً وهدفاً يبرر وجود الدولة أصلاً،.. وما الاستبداد والاستعباد والإقصاء والتراجع الحضاري سوى نتائج موضوعية لفشل النُخب والمدارس العراقية في إنتاج الهوية الوطنية وارتسام وظيفتها على مستوى المجتمع والدولة.

وأيضاً من مآزق إنتاج الهوية السياسية: الدمج المقصود بين الدولة والسلطة في الكيان والدور والوظيفة، مما أفقد الهوية الوطنية جوهرها وانتماءها ووحدة فعلها وغاياتها، فعندما تبتلع السلطة الدولة وتكون السلطة عنواناً للهويات العرقية والطائفية والسلطوية.. ينتفي جوهر الهوية الوطنية وفعلها التأريخي فتغيب الدولة بالتبع.. وبمجرد سقوط السلطة تسقط الدولة.. فتتغير ملامح الهوية السياسية للدولة.. وهكذا دواليك!! من هنا لم تثبت في العراق دولة متجذرة بهويتها الخاصة، فغدت الدولة والهوية عرضة لتغير أنماط السلطة،.. وعليه لم تنشأ دولة بالمعنى الكامل للكلمة بل نشأت وما زالت سلطات اختزلت وصادرت دور الدولة.

ومن مآزق الهوية أيضاً: اتحاد الذاكرة العراقية بين العراق التاريخي والعراق الحديث اتحاداً ماهوياً في طبيعة الهوية الطائفية والعرقية والثقافية في اللاوعي العراقي، وذلك عن طريق استدعاء الماضي بثقله وفروضه وأنساقه ومحاولة فرضه على الواقع المعاصر دون القيام بعمليات إعادة القراءة والتمثيل لهذا التأريخ في تنوعاته وتقنينه وفق فروض الواقع الحديث للعراق ومرتسمات هويته الوطنية الجديدة. وكمصداق على ذلك تأتي الصراعات الطائفية (بين ما هو شيعي وسُني) والعرقية (بين ما هو عربي وكردي وتركماني) كأنموذج لاستدعاء فعل الذاكرة التاريخية في التعاطي مع واقع الهوية الحديثة.

من هنا نرى، أنَّ الصراع على ادعاء امتلاك الوطن تاريخيا أو احتكار تمثيله لشريحة عرقية أو طائفية معينة يأتي كأنموذج لإنتاج الهوية الوطنية على أساس إنسياق الذاكرة والفعل العراقي بالتأريخ. وكان من المفترض أن يوضع بالإعتبار التكوين الحديث للعراق المتنوع والفسيفسائي في إنتاج هوية الدولة الجديدة، وهنا فالمواطنة كمبدأ وقيمة واستحقاق كان يجب أن تكون في مقدمة الاستحقاقات المنتجة للهوية العراقية، بينما نرى أنها تعرضت لإسقاطات عرقية وطائفية سياسية ودينية وثقافية صادرت بالتبع استحقاق الهوية الوطنية كجوهر جامع ومظلة موحدة للكل العراقي. ومن مآزق إنتاج الهوية: إفتقادها للحواضن السلمية والطبيعية والمعتدلة لإنتاجها، فأغلب المناهج والبرامج المنتجة للدولة فارقت الديمقراطية والعدالة والسلم لتتكئ على مناهج الاستبداد والعنف والعسكرة والحروب والعدوان في إنتاج الدولة لنفسها وفي أدوارها الخارجية!! وهي حواضن لم ولن تنتج هوية طبيعية ومتوازنة ومتماسكة تستطيع حفظ كيان الدولة من خلالها. يضاف لذلك اعتماد سياسات كارثية في عمق البناء الثقافي والسياسي والحضاري للدولة الحديثة ومحاولة حمل الدولة ومكوناتها على أساس منها، من هنا تم إقحام الدولة في مناهج وخصومات خاطئة أتى على حساب استقرارها وتطورها،.. لقد أُريد للدولة العراقية أن تتنكر للدين والمُثل لتفارق الفضيلة والاستقامة، وأُريد لها الإمعان في السحق لحقوق الإنسان والجماعات فتصادر المواطنة والحريات، وأُريد لها شرعنة التمايز لتقضي على المعايير الوطنية الشاملة والعادلة والمتكافئة لأبناء الوطن الواحد، وأُريد لها أن تُطحن في رحى الحروب لتطلق التنمية والتطور والازدهار. لقد أتلفت هذه المناهج الدولة من الداخل بفعل عوامل الفساد والظلم والجهل والاجترار والسلبية.

مسلحون يتابعون الموقف في مدينتهم .. من الارشيف

مآل الدولة العراقية

بسقوط نظام صدام حسين سقطت الدولة العراقية التقليدية التي عاشت أزمة هوية ودور ووظيفة، ومآل الدولة القادمة وشكلها يتوقف على نمط الهوية المنتجة، وما الصراعات الحالية سوى صراعات صيرورة لهوية دولة تحاول كل مدرسة وطرف وقوة إنتاجها وفق منطقها ومصالحها. واحتمالات الحرب الأهلية والتقسيم أو السلام والوحدة الوطنية يتوقف على نتائج حرب الهويات الدائرة حالياً. وما لم تع المدارس العراقية أخطاء الماضي وتتخلى عن مناهج التعويم والاستلاب والتبعية والتخندق المدرسي العرقي والطائفي والمناطقي، وما لم تشرع بوضع أسس الهوية الوطنية من مواطنة وديمقراطية ومساواة وتعايش وتنمية وسلام.. فلن يشهد العرق وحدة واستقراراً على مستوى المجتمع والدولة، وسيعيد إنتاج كوارثه التاريخية في الطغيان الداخلي والعدوان الخارجي.

(١-٢)

أفكار وملاحظات أولية في تحديث التصميم الأساس لمدينة كربلاء

فاضل محسن (مهندس معماري)

يمر البلد في المرحلة الراهنة من تأريخه بفترة تحولات اجتماعيه واقتصاديه وسياسية واسعة ومتعددة الاتجاهات على الصعيدين المحلي والدولي بشكل لم يشهد له مثيل في تأريخه الطويل، وقد أتسم قسم من هذه التحولات بطابع السرعة، الأمر الذي بات يكشف تدريجيا حجم العجز الحقيقي والفوضى المفرطة في مجال السياسة التخطيطية والحضرية للنمو العمراني المقترح لهذه ألمدينه.

أن نظره سريعة لاتجاهات التطور الحضري تشير بشكل واضح إلى أن نموا مطرداً سيشهده البلد خلال الربع القادم من هذا القرن،ونتيجة للانفتاح المتوقع الذي ستنتهجه الجهة الحكومية والإدارية فأن أعداد القادمين إلى هذه ألمدينه سوف تتزايد باعتبارها مدينة ذات صبغة سياحية عالمية، ولسوف يزداد الطلب على المنشآت الخدمية وأماكن السكن العام والخاص، ومن المتوقع أن ينمو نشاطها الاقتصادي بشكل ملفت للنظر.

أما بالنسبة للامتداد الأيكولوجي للمدينة فأن المؤشرات جميعها تدل على أنها تتخذ الاتجاه الأفقي أكثر منه في الاتجاه العمودي لعدة اعتبارات منها ثقافية واقتصادية واجتماعية، وهذه مشكلة يجب الانتباه إلى مخاطرها سريعا، حيث أن هذا الزحف السرطاني بدأ يقضي على مساحات شاسعة من الرقعة الزراعية المحيطة بالمدينة بشكل أربك التصورات المقترحة لاتجاهات التوسع المقترح نظرا لمحدودية الخيارات المطروحة للاتجاهات الأفقية لذلك التوسع طالما أن المناطق الزراعية تحيط بالمدينة من ثلاث جهات.

أن المسؤولية الأخلاقية أولا والوطنية ثانيا تحتم على الجهات الإدارية وواضعي الدراسات الحضرية لمدينة كربلاء العمل على تركيز الجهود باتجاه السعي الصادق والحثيث لأتخاذ قرارات عمرانية واجتماعية مسؤولة لتنمية المؤسسات التحتية بشكل يمكنها من مواجهة تلك المشاكل وتنظيم مرافق الحياة المختلفة فيها، إذا ما سلمنا بأن الإصلاحات المقترحة يجب أن تكون جذرية وأن تبتعد عن العلاجات التزويقية كما حصل سابقا، لأن ما سنواجهه في المستقبل من مشاكل قد لا يكون شبيها بما واجهناه في السابق.

في العملية التخطيطية :

لا جدال في أننا نستطيع القول بوجود أزمة عمرانية، أنها أزمة من جملة أزمات يؤلف مجموعها أو في الأقل تشابكها، يؤلف الأزمة الإجمالية لمدينتنا ومجتمعنا، وهي الشهادة على ما تعودنا تسميته بالتحول الجذري، علما أن عبارة التحول الجذري هي عبارة محببة يستفاد منها أننا نعرف إلى أين نسير، مع أننا في تحول مجتمعنا هذا لا نعرف على وجه الدقة إلى أين نسير.

أن الأزمة العمرانية هي أزمة أضافية بين أزمات عدة في الفن واللغة والأخلاق، وفي جميع أنشطة الفكر....

هذه الأزمة ليست وليدة اليوم، في الأقل تلك التي ندعوها بالأزمة العمرانية والتي طالت معظم مدن البلد، حيث أن نظام الحكم المركزي عادة يركز فعالياته السياسية في مدينة واحدةوهي العاصمة، مما يؤدي في الغالب إلى نشوء ظاهرة (دولة المدينة) طالما أن نسبة عالية من نشاطات الدولة متمركزة في المدينة الأم، وتكاد تشمل المدينة العاصمة معظم نشاطات الدولة المركزية. ولسنا هنا بصدد الخوض في تفاصيل تلك الأزمة بقدر التركيز على جدولة التصورات المقترحة للنمو الحضري لهذه المدينة من بين مجموعة مدن تشكل بوحدتها نظام البيئة الحضرية للمجتمع العراقي:

أن كل مدينة تتخذ في العادة نمطاً ثقافيا معينا يضفي عليها خصائص مميزة، وفي مدننا العراقية على اختلاف أسباب نشوئها نمطان من الثقافة، الأول تقليدي مرتبط بالحياة والقيم والمعتقدات المحلية، والثاني نمط ثقافي انتقالي تسببه عادة سياسة الانفتاح السريعة متجهة نحو الأنماط العصرية في المسكن والعمل والسلوك واقتناء الأدوات الحضارية واستخدام التكنولوجيا في مختلف مرافق الحياة، أن ذلك بمجمله سوف يؤثر في طبيعة توزيع الفعاليات الاقتصادية والترفيهية داخل نطاق مساحة تلك المدينة.

وأدا ما سلمنا بأن هناك خصائص عامة وديناميكية يتصف بها المجتمع العراقي عموما مثل التوزيع المهني والمستوى التعليمي والفكري وأسلوب الحياة والنشاطات العامة التي يزاولها المجتمع، فأن المجتمع الكر بلائي وبسبب من كون نشأة هذه المدينة وتكوينها كان بسبب العامل الديني، فأن معظم مؤسسات هذا المجتمع قامت على أساس خدمة هذه الوظيفة بصورة تكاد تكون رئيسية، ولهذا فأن التنظيم العمراني والإداري لمختلف تلك النشاطات التخطيطية –الحضرية سوف يتأثر بالطريقة العامة لممارسة وأداء تلك الفعالية.

أن الممارسة التخطيطية كاتجاه عام يستهدف حل مشاكل الواقع، العمل التصميمي هو رؤية لحل مشاكل الواقع،وأن طبيعة تلك الرؤية أنها تطرح وفق افتراضات محددة..... هذه الافتراضات بحكم تباينها وتنوعها قد تكون غير مختبرة وفي أحسن الحالات تكون قد تم التحقق من صحتها من وجهة نظر آراء فردية ليس ألا.... أو تكون قد تم التحقق منها كلا على إنفراد وليس كرؤية تصميمية متكاملة لمدينة بهذا الحجم وهذه السعة سواء في الوقت الحاضر أم في ضوء التوقعات المستقبلية.

ويرى معظم الباحثين في العلوم الحضرية أن المقصود بالتخطيط العمراني هي الإستراتيجية أو مجموعة الإستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي، وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية وتتضمن الإستراتيجية عادة تصورا وخططا لما يمكن أن يحدث،وتبنى تلك الحلول على تنبؤات قائمة على معايير علمية واضحة ودراسات حقلية مكثفة تمثل النماذج والهياكل النظرية أطرها الأساسية، وبالتالي فالهدف الرئيسي هو الاستقرار على خطة عمل متكاملة لمواجهة أحوال وأحداث مرتقبة خلال فترة زمنية محددة على أن تتوفر لهذه الخطة المرونة الكافية لكي تتماشى مع ديناميكية الحياة ليكون الفكر التخطيطي المقترح عملية مستمرة على الدوام، بل ومترابطة على جميع المستويات، المحلية والإقليمية والقومية، وهذا ما يطلق عليه " نظام البيئة الحضرية".

البرنامج المحلي للعملية التخطيطية :

أن أكثر الأمور صعوبة في هذه العملية هي كيفية اختيار البرنامج الأكثر ملاءمة لأهداف التوسع سواء كان حضريا أم ريفيا، اقتصاديا أم اجتماعيا، ففي بداية نمو المدينة وتوسعها خارج حدود مركزها الديني المعروف أوائل الخمسينات لم تكن تواجه مشكلات تخطيطية كبيرة إذ كان عدد سكانها قليلا وكانت النشاطات الاقتصادية فيها محدودة، فالخطط الموضوعة كانت وقتذاك بسيطة وسهله وكذلك لم تكن هناك صعوبات أمام تنفيذها.

لكن الأمور راحت تتعقد فيما بعد إذ أخذت كربلاء تتوسع سكانيا وعمرانيا بشكل ملفت للنظر في بداية السبعينات والثمانينات حيث شهدت المدينة حالها حال معظم مدن العراق ولادة عشرات التجمعات السكانية القطاعية المستحدثة (الأحياء) بعدما أطلقت الدولة حملة كبرى لتوزيع قطع الأراضي السكنية لمنتسبي الجيش وعوائل شهداء الحروب وموظفي القطاع الحكومي بصوره عامة، أضف إلى ذلك موجات النزوح الجماعي من مدن الجنوب باتجاه المدينة وخاصة في فترة الثمانينات، كما تمت ملاحظة ارتفاع معدلات الهجرة الريفية وهي هجرة طبيعية ضمن مفهوم طموح الأجيال، كل ذلك أدى إلى مزيد من التعقيد الناجم عن التوسع والتغيير المستمر في بنية المدينة، لهذا وجدت الأجهزة المحلية نفسها عاجزة عن تأمين خطة متكاملة ومدروسة لنظام البنى التحتية والخدمات الفنية لهذه المساحة الشاسعة من التوسع العشوائي إذا ما علمنا أن البلد كان يمر وقتها بسلسلة متعاقبة من الحروب والأزمات الاقتصادية والعقوبات الدولية وما إلى ذلك، ما يعني عدم توفر المال اللازم لأنفاقه على مشاريع من هذا النوع.

ولكي نكون أكثر دقة وشجاعة في تثبيت المتطلبات التنظيمية المفترضة للنهج المحلي في التطوير الحضري وعن المعضلات التي من المحتمل أن يواجهها مثل هذا النهج في التطبيق ينبغي الاعتراف بأن الافتقار إلى كادر مهني بارع وإلى جهاز أداري كفوء ومستقر وإلى سلسلة من المفاصل الحكومية النزيهة لتبادل المعلومات والسيطرة على جدولة تلك المعلومات وتحويلها إلى قرارات تصميمية فعالة يجعل من الطموح المرتجى أقل أملا..... وخصوصا في الوقت المنظور.

أقول ذلك وأنا أمام الإعلان المقتضب لدائرة (المحافظة) في كربلاء والمتضمن البحث عن مكتب استشاري لغرض أحالة تنفيذ مقاولة تحديث التصميم الأساس لمدينة كربلاء بعهدته وكأن الموضوع يتعلق بتصميم مبنى أداري أو سكني لا يتعدى حدود المستفيدين منه أكثر من خمسين أو مئة نسمة وليس أمام تحديث تصميم مدينة مهمة مثل مدينة كربلاء تؤدي خدماتها لملايين البشر من القاطنين والوافدين، ما يستوجب أعداد خطة متكاملة للتنمية الحضرية لمدينة كربلاء الكبرى تستوعب جميع التوسعات العمرانية والفعاليات الحضرية المتوقعة للسنوات العشرين أو الثلاثين القادمة (وحسب مدة نفاذ التصميم المقترح)، هذه الخطة تتضمن محورين أساسيين (حالها حال جميع خطط التنمية الحضرية الشاملة)، المحور الأول هو التصميم الأساس المقترح الذي هو عبارة عن مجموعة الأعمال التصميمية والفنية (العامة والتفصيلية) لاستعمالات الأرض، والمحور الثاني هو قانون التصميم الأساسي وهو مجموعة الأنظمة والتشريعات المهنية التي تساعد على تنفيذ وتطبيق التصميم بصورة سليمة وهي التي تمنح التصميم الأساسي الصفة القانونية،هذا بعد أن يكون قد تم تحديد الأهداف الرئيسية التي ينبغي الوصول إليها من خلال التصميم كالتركيز على أبراز معالم معينة دون أخرى، أو تنظيم مناطق يراد لها أن تكون ذات أهمية، أو زيادة الكثافة التجارية أو الصناعية أو السكنية وتقليلها في مناطق أخرى..... الخ، كل تلك أهداف ينبغي أن يشير إليها التصميم منذ البداية ويفتح حولها حواراً ونقاشاً جدياً على جميع المستويات كي يستوفي التصميم معالجة جميع الثغرات الفنية المحتملة.

مدينة كربلاء

أن محدودية الخبرة والمهارة التخطيطية لأجهزة دوائرنا الفنية (على مستوى البلد بصورة عامة) في أعمال أعداد التصاميم الأساسية الحضرية مرجعها حالة الحصار العلمي التي تعيشها هذه الكوادر وعدم مواكبة المعايير التخطيطية الدولية والإطلاع على الأساليب الحديثة في أنجاز مثل هذه المشاريع.

أن أول محاولة جادة لأعداد تصميم أساس على مستوى القطر كانت عام ١٩٥٧ للعاصمة بغداد حيث قدمت مؤسسة مونبريو وشركاه أول مقترح لتصميم أساس لمدينة بغداد، وفي عام ١٩٥٨ طلب من مؤسسة دوكسيادس تحضير تصميم جديد للمدينة.... وفي خلال هذه الفترة تم تنفيذ أجزاء مبعثرة من كلا التصميمين. وفي عام ١٩٦٥ تم الاتفاق مع مؤسسة بول سيرفس البولونية على التهيئة والتحضير لأعداد تصميم أساس جديد للمدينة، وقد شملت التزامات المؤسسة المذكورة تقديم الخرائط الخاصة بالتصميم الأساس بمقياس ١/ ٢٠٠٠٠ مع جميع التقارير والدراسات اللازمة وكذلك تقديم الخطوط الرئيسية للتصاميم التفصيلية بمقياس ١/٢٥٠٠ هذا إلى جانب تقديم دراسات متخصصة للحالات التي تستوجب ذلك.

وفي ٢٧ / ٥ / ١٩٧١ (على وجه التحديد)تم التعاقد مع المؤسسة المذكورة للقيام بأعداد المسوحات الميدانية ومسوحات استعمال الأراضي لمدينة بغداد بمقياس ١ / ٥٠٠٠ وكذلك تهيئة التصميم الإنمائي الشامل لغاية العام ٢٠٠٠ وبمقياس ١/ ١٠٠٠٠ على أن ترفق بالعمل جميع التصاميم التفصيلية والأهم من ذلك تقديم خطة تفصيلية لمراحل العمل والتنفيذ.

نلاحظ مما تقدم أن التصميم الأساسي هو عبارة عن خطة حضرية بعيدة المدى تأخذ زمنها التنفيذي على شكل مراحل لا تقل مدة المرحلة الواحدة عن عشر سنوات وبفترة أجمالية لا تزيد على ثلاث مراحل، وبهذا فأن مراحل الأعداد والدراسات وأ نجاز التصاميم سوف تستغرق مدة طويلة أيضا إذا ما أريد لها أن تتجاوز صيغة الرسومات الزخرفية المنمقة فقط وأن تكون موضوعية.